



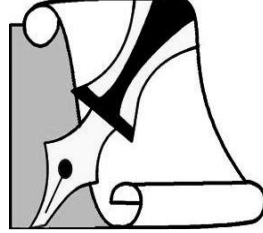
مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز الدراسات للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مؤتمر المنامة الاقتصادي

عقد في العاصمة البحرينية (المنامة)، ورشة "السلام الاقتصادي" التي دعت لها الولايات المتحدة بحضور دولي وعربي؛ وحضر المؤتمر إلى جانب إسرائيل والولايات المتحدة عددًا من الدول العربية هي: "مصر والإمارات والسعودية والمغرب والأردن"، فيما تغيب لبنان والعراق والجزائر؛ ورفضت السلطة الفلسطينية رفضاً قاطعاً حضور مؤتمر البحرين أو مخرجاته، مؤكدةً أنها مقدمة لـ (صفقة القرن) التي يرفضها الفلسطينيون، وتمثل بالنسبة لهم تنازلاً عن حقوقهم.

وعمّ كافة الأراضي الفلسطينية إضراباً فلسطينياً شاملاً؛ تزامناً مع انعقاد ورشة المنامة في البحرين، تعبيراً عن الرفض الفلسطيني للورشة ولكل مخرجاتها، وتنديداً بالمشاركة العربية فيها، وهذا ما أجمعت عليه جميع الفصائل والمؤسسات الفلسطينية.

وقبيل افتتاح الورشة كشف البيت الأبيض عن الجزء الاقتصادي من "صفقة القرن" وسيتم ووفقاً للخطة جمع 50 مليار دولار من الدول والمستثمرين، وسيتم تحويل 28 مليار دولار منها إلى السلطة الفلسطينية وقطاع غزة؛ وتحويل 7.5 مليار إلى الأردن و9 مليارات إلى مصر و6 مليارات إلى لبنان.

في ما قال مستشار وصهر الرئيس الأميركي، جاريد كوشنر، إن بلاده بالتعاون مع شركائها، أعدت أكبر خطة اقتصادية للفلسطينيين والشرق الأوسط، معتبراً أنما يجري ليس "صفقة القرن" وإنما "فرصة القرن"؛ مشدداً على أن بلاده ستعمل على جمع الأموال "ثم نحدد سبل استثمارها".

وأكد في افتتاح ورشة المنامة الاقتصادية، التي انطلقت مساء الثلاثاء 25-6-2019، حول الشق الاقتصادي "صفقة القرن"، أن الاقتصاد "شرط مسبق ضروري" لتحقيق السلام.

وحاول كوشنر الترويج للشق الاقتصادي من خلال حديث وجهه للجانب الفلسطيني المقاطع لأعمال الورشة، اعتمد خلاله لهجة الترغيب الإنشائية، وقدم إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، على أنها تعمل للصالح الفلسطيني.

وادعى كوشنر في كلمته أن الخطة الاقتصادية ستحسن الأوضاع المعيشية للفلسطينيين وللشرق الأوسط ككل؛ وتابع أنه بالإمكان تغيير المسار المعيشي الحالي للفلسطينيين، بطرق مبتكرة بعيدة عن التقليدية، مسار يحسن مسار الأسر ويحول الفرص إلى نجاح، بدلا من لوم الآخرين.

واعترف كوشنر الذي وصف الخطة التي يحملها بـ"فرصة القرن"، بوجود تشكيك في المشروع الاقتصادي المطروح، وقال "كثير يشككون في خطتنا... لكن علينا تحسين معيشة الناس".

وقال كوشنر "يجب الإشارة إلى هذا الجهد على أنه فرصة القرن إذا تحلت القيادة الفلسطينية بالشجاعة لمواصلتها". وأشار إلى أن "الخطة الاقتصادية ستؤدي إلى النمو، ويمكن أن تخلق مليون وظيفة وتخفيض البطالة بنحو 10 في المئة".

وأقر كوشنر بوجود شكوك حيال نوايا الرئيس ترامب الذي اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، لكنه توجه للفلسطينيين الذين يرفضون الحديث في الاقتصاد قبل السياسة، قائلا "ترامب والولايات المتحدة لن يتخليان عنكم".

وأضاف أن "تحقيق النمو للشعب الفلسطيني مستحيل بدون حل سياسي عادل ومنصف"، زاعما أن الولايات المتحدة الأميركية تريد السلام والاستقرار للفلسطينيين والإسرائيليين وحرية العبادة للجميع. وأردف أن "رؤية الازدهار من أجل السلام هي جزء من رؤية لتحقيق السلام". وأعلن أن الخطوة الأميركية تحاول توفر مناخ يجذب المستثمرين لمنطقة الشرق الأوسط، قائلا: "تخلوا مركزا نابضا بالاقتصاد في الضفة وغزة وتحقيق الازدهار لشعوب المنطقة".

وقدم مستشار ترامب عرضاً أولياً لتفاصيل الخطة الاقتصادية التي يحملها كمقدمة للسلام. وأضاف أنه "سوف نجمع الأموال، ثم نحدد سبل استثمارها". موضحاً أن "الخطة تقضي بفتح الضفة الغربية مع قطاع غزة".

ولم يتطرق كوشنر إلى مسألة الحقوق وإعادتها للشعب الفلسطيني، كما لم يأت على ذكر الاحتلال الإسرائيلي ومسألة الاستيطان وحق العودة والدولة الفلسطينية المستقبلية.

وعرض غاريد كوشنير صهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، فيديو دعائياً خلال ورشة البحرين لقطاع غزة في إطار ما أسماه "صفقة القرن"؛ وظهر خلال الفيديو تحويل غزة إلى ما أشبه بـ"مدينة أحلام"، في إطار إغراء العرب على إتمام الصفقة وإقناعهم بأنها ستكون في صالح الفلسطينيين.

ولوحظ خلال عرض لقطات فضائية لخريطة فلسطين التي ستكون ضمن الصفقة، ظهور جزء من سيناء ضمن الخريطة، وهو الأمر الذي ترفضه الحكومة المصرية شكلاً وموضوعاً.

وتقترح الخطة جذب استثمارات تتجاوز قيمتها 50 مليار دولار لصالح الفلسطينيين، وإيجاد مليون فرصة عمل لهم، ومضاعفة إجمالي ناتجهم المحلي، على أن يمتد تنفيذها على 10 أعوام، بحسب البيت الأبيض.

وهذه المرة الأولى التي يعرض فيها جزء من الخطة بشكل علني، علماً أن الشق السياسي منها لن يكشف عنه قبل تشرين الثاني المقبل.

وكان كوشنر قد ذكر أن الشق الاقتصادي للصفقة يتضمن مشاريعاً بقيمة 50 مليار دولار في الأراضي الفلسطينية ومصر والأردن ولبنان؛ فيما يتوقع أن يتم جمعها بشكل أساسي من الدول الخليجية الحليفة للولايات المتحدة الأميركية.

وتبحث ورشة المناقشة الشق الاقتصادي لخطة الإدارة الأميركية لتسوية القضية الفلسطينية أو ما يعرف بـ "صفقة القرن". ويقاطع الفلسطينيون الورشة، مشددين على أنه لا يمكن الحديث عن الجانب الاقتصادي قبل التطرق إلى الحلول السياسية الممكنة لجوهر النزاع.

وترعى الولايات المتحدة المؤتمر الذي يشهد مشاركة متباينة المستويات لدول عربية، أبرزها السعودية والأردن ومصر والإمارات والمغرب، فضلاً عن البحرين المضيفة، إضافة إلى رجال أعمال إسرائيليين، وسط رفض مشاركة عدد من الدول المعنية. ويتردد أن "الصفقة" تقوم على إجبار الفلسطينيين على تقديم تنازلات مجحفة لصالح إسرائيل في ملفات القدس واللاجئين وحدود عام 1967، مقابل تعويضات واستثمارات ومشاريع تنموية.

عريقات يرُد على كوشنر

وأكد أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، أن جاريد كوشنر، مستشار الرئيس الأمريكي، أوضح عما يريده في مؤتمر البحرين، مبيناً أنه يريد أن يقبل الفلسطينيون بالاستيطان والاحتلال، ووقف المقاومة من أجل جذب الاستثمارات. وقال: إن كوشنر ذكر أن ازدهار الشعب الفلسطيني، يبدأ بقبول الاحتلال، لذا اعتبر أن سبب عدم ازدهار الفلسطينيين، هو رفضهم للاحتلال.

وأوضح أن الازدهار الفلسطيني، يتحقق عندما يمتلك الشعب الفلسطيني، السيادة على أرضه وثرواته، في المقابل أوقفت الإدارة الأميركية المساعدات عن الشعب الفلسطيني (وأونروا) والمستشفيات والمدارس.

وأشار إلى أن عقد ورشة المنامة، يعني إسقاط مبادرة السلام العربية، متابِعاً: "ما طرحه كوشنر لا يمت بصلة إلى مبادرة السلام العربية، والقرارات الدولية، بل يعني قبول الاحتلال". وعن مؤتمر البحرين قال عريقات: "لإني كنت أتمنى ألا يُعقد بدولة عربية، مضيفاً: "ما طرحه كوشنر يعني تطبيقاً فعلياً لوعده بلفور وإقامة نظام فصل عنصري".

وتابع: كوشنر لم يذكر تعبير احتلال ولا دولتين ولا شرعية دولية ولا مبادرة السلام العربية، وأقول له: إن الفلسطينيين يعرفون مصلحتهم، ولا أحد يتحدث باسمهم.

مشكلة الشرق الاوسط يمكن حلها اقتصاديا..

في ختام أعمال ورشة البحرين الاقتصادية أكد جاريد كوشنر مستشار وصهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أن مؤتمر البحرين، أظهر أن مشكلة الشرق الأوسط يمكن حلها اقتصاديا؛ وأشار إلى أنه سيتم الاعلان عن خطة للحل السياسي عندما تكون جاهزة، منوها في الوقت ذاته إلى أن الباب لا يزال مفتوحاً أمام الفلسطينيين في خطة السلام.

واعتبر كوشنر، أن القضايا الاقتصادية في ما سماه "الصراع الإسرائيلي الفلسطيني"، يمكن حلها وإنه سي طرح خطة سياسية عندما يكون الوقت مناسباً؛ وأضاف كوشنر أنه "بحضور وزراء المالية ورجال الأعمال... استطعت جمع الناس الذين يرون الأمر مثلما أراه، وهو أنه مشكلة يمكن حلها اقتصاديا... اعتقدنا أن من المهم طرح الرؤية الاقتصادية قبل الرؤية السياسية... لأننا بحاجة لأن يرى الناس كيف يمكن أن يكون المستقبل".

وتقترح الخطة الأميركية جذب استثمارات تتجاوز قيمتها خمسين مليار دولار لصالح الفلسطينيين، وإيجاد مليون فرصة عمل لهم، ومضاعفة إجمالي ناتجهم المحلي، على أن يمتد تنفيذها على عشرة أعوام، بحسب البيت الأبيض.

وأكدت المديرية العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد أن النمو الاقتصادي الكبير ممكن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في حال أظهرت كافة الأطراف التزاما سريعا.

وقالت، إن هناك حاجة إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين لجذب استثمارات دائمة إلى منطقة الشرق الأوسط. وأبلغت لاغارد ورشة المناقشة أن تحسن الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة قد يحدث، ولكن بثلاثة شروط.

وأشارت إلى أن تلك الشروط هي "إجراء السلطة الفلسطينية إصلاحات شاملة... قيام إسرائيل بتخفيف القيود على حركة السلع والأفراد ورأس المال... وقيام المانحين الدوليين والإقليميين بزيادة دعمهم المالي لضمان الاستثمارات الصحيحة".

من جهتها أكدت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حنان عشراوي، في مؤتمر صحافي أن المقترح الأميركي "إهانة لذكائنا" و"منفصل تماما عن الواقع". وأضافت

عشراوي أن "السلام الاقتصادي الذي تم تقديمه مرارا والذي فشل في التحقق كونه لا يتعامل مع المكونات الحقيقية للسلام، يتم تقديمه مرة أخرى، وإعادة تدويره مرة أخرى". وانتقدت عدم التطرق إلى الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ولا ذكره في ورشة المنامة مؤكدة "لم يتم ذكر الاحتلال ولا لمرة واحدة".

المصالحة

كشف عضو المجلس الثوري لحركة فتح، د. عبد الله عبد الله، أن حركة تلقى رسالة عبر عضوي لجنيتها المركزية عزام الأحمد وروحي فتوح بعد زيارتهما القاهرة، مفادها أن تقدماً كبيراً طرأ على موقف حركة حماس بشأن ملف المصالحة. وأوضح أن حركته تنتظر موقف رسمي من حركة حماس، داعياً في ذات الوقت حماس إلى الالتزام بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، والتراجع عن التشكيك بها مثل ما حدث في حوار موسكو قبل عدة شهور.

وأكد على ضرورة بدء تطبيق اتفاق المصالحة الموقع في القاهرة عام 2017 من النقطة التي توقف عندها في آذار 2018، مضيفاً: "نحن في حركة فتح مستعدين تماماً لذلك". واعتبر عبد الله أن الموقف الفلسطيني الموحد في مواجهة "صفقة القرن" و"ورشة البحرين" مشرف وله مردود إيجابي في رفع معنويات شعبنا، مُشدداً في ذات السياق على ضرورة التزام حماس بالقضايا الوطنية الأساسية التي لا خلاف عليها.

وتابع: "يوجد مشاكل وتفاصيل ثانوية لكنها قابلة للحل، ونحن في فتح غير معنيين بأي خلاف مع حماس بل بالعكس نريد أن تعود الثقة، لأن توفرها لن يدع مجالاً لأن يخدع طرف الآخر، أو يخلق أعذار لتبرير عدم التزامه بتنفيذ اتفاق المصالحة".

ننتظر من حركة حماس؛ أولاً الالتزام بمنظمة التحرير ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني والتراجع عن الموقف الذي حصل في مؤتمر موسكو قبل أربعة شهور، والذي كان

غير مريحاً حيث اعترضوا على شرعية المنظمة، ثانياً لا نريد اتفاقات جديدة ولا نحتاج لحوار جديد، يوجد هناك اتفاق 12 أكتوبر 2017 الذي وضع آليات تنفيذ اتفاق 2012 وموعد بدء التنفيذ؛ حيث وافقت عليه حركتي فتح وحماس بالبداية ومن ثم وافقت في نوفمبر 2017 عليه كافة الفصائل الفلسطينية، وبناءً على ذلك تم البدء في التنفيذ لكن وقعت حادثة انفجار موكب رئيس الوزراء السابق رامي الحمد لله، ومسؤول المخابرات ماجد فرج وتوقفت المباحثات، ونظراً للأخطار التي تواجه قضيتنا الوطنية وافقنا على تجاوز كافة القضايا الثانوية والتركيز على القضية الأساسية المتمثلة بالخطر الوجودي لقضيتنا الوطنية والذي يستهدف الكل الفلسطيني ولا يستثني أحداً، لذلك إذا كانت حماس تمتلك الاستعداد والإرادة لمتابعة تنفيذ اتفاق 2017 من النقطة التي توقف عندها في آذار 2018 نحن في حركة فتح مستعدين تماماً لذلك.

وكشف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد، إن وفداً أمنياً مصري رفيع المستوى سيزور رام الله خلال فترة قريبة، للاجتماع مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، قبل أن يتوجه إلى قطاع غزة لحل ملف المصالحة بشكل واضح. وأضاف: "هناك تطورات ايجابية في ملف المصالحة طرأت على موقف حركة حماس وصفت بالمهمة جداً"، مشيراً إلى أنه ستم الإعلان عنها من قبل مصر عندما تنهي تحركاتها بحضور حركتي فتح وحماس".

وبين أن وفداً فلسطينياً ضمّ كل من: "عضو اللجنة المركزية لحركة فتح روجي فتوح وعضو المجلس الاستشاري لحركة فتح صخر بسيسو"، عقد أمس جلسة مهمة مع الأشقاء المصريين في القاهرة في هذا الإطار، متأملاً بأن تكفل الجهود المبذولة بالنجاح.

من جهته قال عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، طلال أبو ظريفة، إن مصر لم تبدأ حتى اللحظة بتوجيه دعوات للفصائل لزيارة القاهرة، وبدء حوارات المصالحة الفلسطينية.

وبيّن أنّ مغادرة وفد من الفصائل الفلسطينية إلى القاهرة، مرهون بتلقيهم دعوة لزيارة مصر، كونها الراعي لملفي المصالحة الفلسطينية، والتهدئة مع الاحتلال ؛ وفتت إلى أنّ

مغادرة وفد الفصائل مرتبط بالظروف والمناخات التي تراها مصر مناسبة لإمكانية التوصل لنتائج جديدة بملف المصالحة بين حركتي فتح وحماس.

وأكد أبو ظريفة على أن الجهود المصرية متواصلة لإتمام ملف المصالحة، خاصة أن الجميع مُدرك بأن أقصر الطرق لمواجهة التحديات، هو إنهاء الانقسام وتوحيد الصف الفلسطيني.

تفاهات التهدة

قال المحلل العسكري الإسرائيلي أليكس فيشمان، إنه تم البدء في مرحلة عملية أخرى من ضمن التفاهات التي تمت بين حركة حماس وإسرائيل، بوساطة وتمويل قطري.

وأوضح فيشمان، أن السفير القطري محمد العمادي، قام بجولة مع ممثلين من الجيش الإسرائيلي وشركة الكهرباء الإسرائيلية، في المنطقة التي سيتم فيها بناء خط الجهد العالي الجديد المعروف باسم "161" الذي سيغذي قطاع غزة.

وأشار إلى أن هذا الخط سيوفر 100 ميغاوات من الكهرباء إلى قطاع غزة، وسيضاعف كمية الكهرباء التي توفرها إسرائيل لغزة والتي تبلغ كميتها حالياً 125 ميغاوات.

وأضاف أنه "في الوقت الذي تستمر فيه حماس بتنظيم المظاهرات على طول السياج الحدودي احتجاجاً على مؤتمر البحرين، تم اتخاذ قرار بتنفيذ الخط وزيادة كمية الكهرباء"، وبيّن أنه وفقاً للاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين حماس والسفير القطري بالشراكة مع مصر وإسرائيل، فمن المتوقع الانتهاء من مشروع خط الكهرباء الجديد، في نهاية عام 2020، باستثمار يبلغ حوالي 60 مليون دولار، تعهد القطريون بدفعها بشكل مباشر لشركة الكهرباء الإسرائيلية.

"وخلال الجولة التي قام بها السفير القطري محمد العمادي مع المختصين الإسرائيليين، تم دراسة مسار الخط الذي سيمتد بالتوازي مع خط الطاقة الحالي الذي يزود غزة بالكهرباء، مع نقطة دخوله في منطقة الشجاعية شرق مدينة غزة"، وفق فيشمان.

ولفت فيشمان إلى أنه بانتهاء إنشاء خط الكهرباء الجديد، وزيادة كمية المياه من إسرائيل لغزة، وبناء مشروع الصرف الصحي وتنقية المياه، تكون المرحلة الأولى من التفاهات بين حماس وإسرائيل قد انتهت.

وأفاد بأن الهدف الرئيسي من ذلك هو "تحقيق الاستقرار وتحسين مستوى المعيشة في قطاع غزة، من خلال إدخال 30 مليون دولار شهرياً من قطر، والتزام إسرائيل بزيادة مصادر الدخل في القطاع، مثل توسيع مساحة صيد الأسماك وزيادة الصادرات وإدخال السلع ذات الاستخدام المزدوج".

وبحسب المحلل العسكري، فإن "حماس تعهدت خلال المرحلة الأولى بخفض مستوى شدة المظاهرات بنسبة 70%، وفي المرحلة الثانية، من المفترض تحقيق الهدوء التام في قطاع غزة والبدء بمفاوضات صفقة تبادل الأسرى".

وبأنه "خلال زيارة سابقة، أخبر السفير القطري حركة حماس، بأنه في حال استمر العنف، فإن القطريين سينسحبون وسيوقفون تقديم المساعدات الاقتصادية لقطاع غزة".

وقال السفير القطري أيضاً، إنه "إذا تم الحفاظ على الهدوء، فستبدأ الاتصالات العملية مع إسرائيل بعد شهر رمضان مباشرة لإنشاء خط الكهرباء الجديد، وتعهد بأن قطر ستدفع خمسة ملايين دولار شهرياً لشركة الكهرباء الإسرائيلية، بدل استخدام الكهرباء، كما سيدفع سكان غزة المبالغ الإضافية لتزويد القطاع بالكهرباء العادية من خلال آلية جديدة سيقوم القطريون بإنشائها لجمع ثمن الكهرباء"، وفق المحلل العسكري أليكس فيشمان.

ونقل فيشمان عن مصادر في السلطة الفلسطينية، قولها، إن "الاتفاق بين إسرائيل وقطر وحماس، يؤدي إلى الاستمرار في تآكل وضع السلطة".

وأشار فيشمان إلى أن إنشاء خط الكهرباء الجديد، يتم دون أي تفاهم أو تعاون مع سلطة الطاقة الفلسطينية، "لأن السلطة أحبطت كل المحاولات لزيادة كمية الكهرباء إلى غزة".

وأكد أنه بالفعل تم الاتفاق على إنشاء خط 161 في إطار التفاهات التي تم التوصل إليها بعد عام 2014، لكن السلطة الفلسطينية عرقلت المشروع. وختم المحلل العسكري الإسرائيلي

أليكس فيشمان حديثه بالقول: إن "موافقة إسرائيل على إنشاء خط الكهرباء وتجاوز السلطة الفلسطينية التي تعتبر نفسها مسؤولة عن بناء البنية التحتية في قطاع غزة، تزيد من التوتر والعداء بين إسرائيل ورئيس السلطة محمود عباس؛ وفي رام الله يعتبرون ذلك استمراراً في تمكين حماس وإقصاء السلطة عن الترتيبات الإقليمية".

خطة إسرائيلية جديدة بالضفة الغربية مقابل (صفقة القرن)

نشرت صحيفة (يسرائيل هيوم) خطة إسرائيلية جديدة؛ لتحسين الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية، تقدم بها المسؤول الليكودي البارز، ورئيس بلدية الاحتلال في القدس السابق نير بركات.

وقالت الصحيفة: إن خطة بركات تختلف جوهرياً عن خطة الإدارة الأمريكية، المعروفة بـ (صفقة القرن)، ففي حين يشير ترامب فقط إلى المنطقتين A وB الخاضعتين للسيطرة الفلسطينية، يركز بركات على المنطقة C، التي تضم حوالي 60% من مناطق الضفة، ويستوطن فيها أكثر من 400 ألف إسرائيلي.

ووفقاً لخطة بركات، فإن "الرخاء الاقتصادي المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الضفة، سيأتي من خلال التعاون بينهما". وتوصل بركات إلى ذلك بالتعاون مع البروفيسور مايكل بورتر، الخبير الدولي في إدارة الأعمال بجامعة هارفارد في مجال الميزة النسبية للشركات والدول.

وبعد قيامها بإجراء عدد من الجولات في الضفة، والتعرف على المناطق الصناعية المشتركة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، خلص الجانبان إلى أنه ينبغي إنشاء 12 منطقة صناعية، يعمل فيها أكثر من 200 ألف فلسطيني.

وبالإضافة إلى المناطق الصناعية التي تمر في مراحل التخطيط والبناء، يقترح الاثنان بناء أربع مناطق صناعية ومراكز لوجستية جديدة في شمال الضفة و(معاليه أدميم)

وترقوميا في تلال الخليل الجنوبية، وستقام كلها على طول خط التماس، بطريقة تتيح الوصول السهل نسبياً إليها من قبل الإسرائيليين والفلسطينيين.

كما تقترح الخطة بناء "حديقة صناعية" ضخمة بالقرب من مستوطنة (محولاً) في شمال غور الأردن، ليتم توظيف حوالي 100 ألف شخص، وإلى جانب مستوطنات (حينيت) و(حرميش) وبلدة برطعة، يقترحان إنشاء ثلاث مناطق صناعية توظف حوالي 168 ألف شخص.

ويعتقد بركات وفورتر، أن تنفيذ الخطة سيضاعف متوسط الأجر للعمال الفلسطينيين، وكتباً في عرض تقديمي عرضه على كبار المسؤولين في إسرائيل والولايات المتحدة أن "العمل ونوعية الحياة سيحققان السلام والأمن".

كما تعرض الخطة تطوير السياحة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة، ويقترحان إنشاء أو تطوير 12 موقعاً على طول "طريق الآباء" حيث وقعت أحداث وقصص من فترة التوراة.

والافتراض هو أن تطوير المواقع سيحسن الاقتصاد للفلسطينيين والإسرائيليين، حيث سيتم توظيف العمال الفلسطينيين على نطاق واسع في المراكز السياحية، على غرار ما يحدث في صناعة السياحة في القدس.

وقبل شهرين، قدم بركات وبورتر الخطة إلى رئيس الوزراء نتنياهو، الذي رحب بها، وكذلك لكبار مستشاري الرئيس ترامب، جيسون غرينبلات، وصهر الرئيس جارد كوشنر. وأوضح بركات، أن "الافتراض العملي للخطة هو تجنب إخلاء السكان اليهود أو الفلسطينيين من منازلهم، وهدفها هو الاستفادة من الميزة النسبية التي يتمتع بها كل مجتمع، ويمكن للجانب الإسرائيلي أن يجلب روح المبادرة ورأس المال والمعرفة الإدارية لصالح الجانب الفلسطيني الذي من شأن العمل في هذه المناطق الصناعية، أن يزيد من دخله بشكل كبير، وهذه خطة جيدة للمستوطنات أيضاً، ويرحب بها جميع قادة الاستيطان".

ويعتقد رئيس بلدية القدس السابق، أن خطته تتمتع بفرص نجاح أعلى من (صفقة القرن)، وذلك بسبب افتقارها للاعتماد على الجانب الفلسطيني. وقال: "لا تتناول خطة الإدارة المنطقة (C)، التي نركز عليها، ولكن فقط المناطق (A) و (B)، وفي هذا الصدد، فإن خطتنا تكمل خطة الإدارة".

لن ننسحب من الأغوار بموجب أي اتفاق مستقبلي مع الفلسطينيين

قال رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، إن الاحتلال الإسرائيلي لن ينسحب من منطقة الأغوار في سياق أي اتفاق سلام مستقبلي مع الفلسطينيين، بما في ذلك الخطة الأميركية لتسوية القضية الفلسطينية، المعروفة بـ"صفقة القرن"، معتبراً أن ذلك "لن يجلب السلام، وإنما سي جلب المزيد من الحرب والإرهاب".

جاء ذلك في تصريحات لننتياهو برفقة مستشار الأمن القومي الأميركي، جون بولتون، في منطقة الأغوار، هاجم خلالها الرفض الفلسطيني لـ"صفقة القرن" والمشاركة في ورشة المنامة، في أول حديث علني له حول الورشة الاقتصادية التي تنظمها الإدارة الأميركية في البحرين، للكشف عن الشق الاقتصادي للخطة الأميركية.

وقال نتنياهو: "لا أستطيع أن أفهم كيف رفض الفلسطينيون الخطة حتى قبل أن يستمعوا إليها، هذه الطريقة لا تقودنا إلى التقدم"، وأضاف أن حكومته "سوف تستمع للاقتراح الأميركي بإنصاف وافتتاح".

ونفى نتنياهو أي نية للانسحاب الإسرائيلي من الأغوار، قائلاً: "الأولئك الذين يقولون إنه من أجل الوصول إلى السلام على إسرائيل الانسحاب من غور الأردن، أقول لهم إن الانسحاب الإسرائيلي لن يجلب السلام، وإنما سوف يجلب المزيد من الحرب والإرهاب".
وشدد على أنه "في أي اتفاق سلام مستقبلي، موقفنا لن يتغير، والذي يتمثل بأنه وجودنا هنا (منطقة الأغوار) يجب أن يستمر، من أجل أمن إسرائيل ومن أجل أمن الجميع".

ونقلت هيئة البث الإسرائيلي (كان) عن بولتون قوله لنتنياهو خلال الجولة في الأغوار: "بدون أمن، لن يكون هناك سلام، ويمكنني أن أضمن لك أن الرئيس (الأميركي، دونالد) ترامب سيأخذ في الاعتبار المخاوف التي عبرت عنها بوضوح على مر السنين".

في المقابل، أبدى الرئيس عباس، ثقته بأن "ورشة المنامة لن يكتب لها النجاح"، معتبرا "أنها بنيت على باطل". وقال: "نحن متأكدون أن ورشة المنامة لن يكتب لها النجاح"، مستبعدا أن "تخرج بنتائج لأنها بنيت على خطأ، وما بني على باطل فهو باطل".

يذكر أن مسؤولين أميركيين يعتبروا من الفريق المصغر الذي عمل على صياغة الخطة الأميركية، منهم السفير الأميركي لدى إسرائيل، ديفيد فريدمان، ومبعوث الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، أن "إسرائيل تمتلك الحق في ضم جزء من أراضي الضفة الغربية"، وسط تقارير تؤكد أن الخطة الأميركية تحافظ على الوجود الأمني الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها منطقة الأغوار.

وتسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى تجنيد 50 مليار دولار للشق الاقتصادي من "صفقة القرن"، بحسب ما ذكرت "رويترز"، أمس، السبت، سيتم جمعها من دول عربية لتوزيعها على دول عربية أخرى. ويزعم معدو الخطة أن هذا المبلغ الهائل سيستثمر في الأراضي الفلسطينية، وفي الدول المجاورة، بالإضافة إلى بناء ممر للنقل البري يربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، من المتوقع أن تبلغ تكلفته 5 مليارات دولار، وفق ما نقلت "رويترز" عن مسؤولين أميركيين وعن وثائق اطلّعت عليها، بيّنت، كذلك، أن ممر النقل البري سيشمل طريقاً سريعاً "وربما يشمل قطاراً".

وتشمل الخطة، بناء 179 منشأة ومشروعاً تجارياً، جميعها خارج القدس المحتلة، بشقيها المحتل عام 1948 والمحتل عام 1967. كما تسعى الخطة الأميركية إلى استثمار مليار دولار لبناء قطاع سياحي فلسطيني.

وبحسب الوثائق التي اطلّعت عليها "رويترز"، فإنه سيتم استثمار 27 مليار دولار في الأراضي الفلسطينية خلال العقد المقبل، بينما سيتم استثمار 23 مليار دولار في مصر ولبنان

والأردن، على أن تقام بعض من مشاريع تشغيل أهالي قطاع غزة في شبه جزيرة سيناء المجاورة، "بسبب الاكتظاظ في القطاع".
وتأمل الإدارة الأميركية إلى أن تمويل دول الخليج الخطة، بالإضافة إلى مستثمرين خاصين، بحسب ما ذكر مستشار الرئيس الأميركي والمشرف على الخطة، جاريد كوشنر، الذي قال إن مستثمرين فلسطينيين، لم يكشف عن اسمهم، وافقوا على المشاركة في ورشة المنامة، التي تقاطعها السلطة الفلسطينية وعدد من رجال الأعمال الفلسطينيين، رسمياً.

تشكيل قائمة عربية جديدة لخوض الانتخابات

ذكرت قناة "كان" العبرية، أنه سيتم الإعلان عن تشكيل قائمة عربية جديدة، أواخر الشهر الجاري، يطلق عليها اسم "الوحدة الشعبية"، لخوض الانتخابات الإسرائيلية المقبلة. ونقلت القناة، عن الخبير في شؤون العلوم السياسية أسعد غانم، والذي سيكون عضواً في الحزب الجديد، قوله إن الحزب سيضم رؤساء سلطات محلية، وقيادات سابقة في القائمة المشتركة، وأكاديميين وممثلين عن جميع فئات المجتمع العربي. وأوضح غانم، أنه سيتم في منتصف الشهر القادم انتخاب قائمة مرشحي الحزب الجديد. وبحسب القناة، لم يستبعد غانم إمكانية انضمام الحزب الجديد إلى صفوف القائمة المشتركة في حال أرادت الأخيرة ذلك. وأضاف، أن القائمة الجديدة ستخوض الانتخابات المقبلة بشكل مستقل في حال عدم انجاز تشكيل تحالف مع القائمة المشتركة.

قالت لجنة الوفاق الوطني، إنها تكثف جهودها لتسريع الإعلان عن القائمة المشتركة، باعتبارها "مشروعاً وطنياً وليس خياراً سياسياً عابراً"، وذلك من خلال لقاءات مع ممثلي الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة. وقالت اللجنة في بيان إنها "تعي دقة المرحلة والمفترق التاريخي الذي تقف جماهيرنا على أعتابه، وتصخي السمع للتوجهات الشعبية الواسعة الواردة من كافة مناحي الوطن وجميع الفئات والشرائح الشعبية، مطالبة بإعادة اللحمة للقائمة

المشتركة والسير قدما على طريق إعادة ثقة جماهير شعبنا بها وبكونها مشروعا وطنيا حتميا وليس خيارا سياسيا عابرا".

و "من منطلق إيماننا بضرورة العمل لتجسيد الإرادة الشعبية الجارفة وتوحيد الجهود وتقويتها، فإننا كثفنا جهودنا الرامية للتسريع بالإعلان عن إقامة القائمة المشتركة مجدداً، وشمردنا عن سواعد العمل الجاد لتحقيق ذلك، إن كان ذلك من خلال لقاءات مع ممثلي الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة والمؤثرة أو من خلال العمل على تجنيد كافة القوى والتيارات الفاعلة في مجتمعنا خدمة لهذا الهدف".

الأحزاب تتوصل لاتفاق حول آليات ترتيب المقاعد بالمشتركة

وعقدت رباعية الأحزاب المشكلة للقائمة المشتركة، اجتماعا في بيت سكرتير عام الجبهة، منصور دهامشة، في كفر كنا، بمشاركة الدكتور جمال زحالقة عن حزب التجمع الوطني، وإبراهيم حجازي عن الحركة الإسلامية، والمحامي أسامة السعدي عن العربية للتغيير، حيث من المتوقع أن يعلن رسميا عن المشتركة الجديدة في نهاية الأسبوع الجاري.

وتوصلت الرباعية إلى اتفاق حول آليات ترتيب القائمة المشتركة، على ألا يشكل الترتيب عائقا أمام تشكيل القائمة المشتركة، وفي حالة أي خلافات تقوم مرجعية لجنة الوفاق الوطني بالتعاون مع الرباعية بإتمام مهمة ترتيب مقاعد القائمة المشتركة. وكانت الرباعية قد أصدرت بيانا بإعلان إعادة القائمة المشتركة، وترك موضوع ترتيب المقاعد لمرحلة مقبلة، وطرحت مبادرة إحالة ترتيب القائمة المشتركة للجنة الوفاق الوطني، وكان ينتظر من العربية للتغيير الرد على المقترح، ردت العربية للتغيير إيجابيا على المقترح، بعد الاتفاق على آلية البت في ترتيب مقاعد القائمة المشتركة.

ومن المفترض ترتيب اجتماع قريب آخر للجنة الوفاق للبت في مختلف القضايا التنظيمية في القائمة المشتركة الجديدة، بما فيها صياغة وتحضير برنامج سياسي مشترك وآليات اتخاذ القرار.

وقال سكرتير عام الجبهة، منصور دهامشة، لـ"عرب 48": "يمكننا القول لأبناء شعبنا بكل فخر إننا جميعا في الأحزاب الأربعة ملتزمون بشكل قاطع بالقائمة المشتركة، ولن يشكل ترتيب المقاعد أي عائق أمام أي حزب نحو إعادة البناء، فالمهمة اليوم التصدي للتحديات والسياسات الفاشية لليمين الإسرائيلي". و "هناك التزام قاطع لكل الأحزاب وأجواء إيجابية جدا بين كافة الأحزاب لترتيب القائمة المشتركة، وتم الاتفاق على أن نتابع إنهاء وإعلان القائمة المشتركة حتى نهاية الأسبوع".

من جانبه، قال رئيس التجمع الوطني الديمقراطي، د. جمال زحالقة "عقدنا اجتماعا للرباعية بأجواء إيجابية جدا، وهناك التزام كامل للرباعية بإعادة القائمة المشتركة، ونحن باتفاق على إتمام أي خلافات بين الرباعية بالتعاون مع لجنة الوفاق على أن ينهى هذا الملف حتى نهاية الشهر الحالي".

قائمة مشتركة ترفع تمثيل الأحزاب العربية في الكنيست

أظهرت نتائج استطلاع للرأي عرضته القناة 13 ، مساء الأربعاء 26-6-2019، ارتفاع تمثيل الأحزاب العربية بمقعدين إضافيين إذا ما خاضت الانتخابات بقائمة واحدة مشتركة، وبيّن الاستطلاع تساوي عدد المقاعد بين الليكود و"كاحول لافان" لو أجريت الانتخابات اليوم، بحصول كلٍّ منهما على 32 مقعدًا، مع استمرار تفوق معسكر اليمين.

وحصل رئيس الحكومة الأسبق، إيهود باراك، الذي أعلن عن خوض الانتخابات بحزب جديد، على 6 مقاعد في الكنيست، علما بأن الاستطلاع أجري قبل إعلانه الرسمي عن تأسيس الحزب، مستفيدًا من تراجع الأحزاب الحريدية ("شاي" و"يهדות هتوراه) و"اتحاد أحزاب اليمين".

ووفقا للاستطلاع، تحل القائمة المشتركة الثالثة بحصولها على 12 مقعدًا، يليها، حزب "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيغدور ليرمان، أكبر المستفيدين من خوض انتخابات جديدة ، إذ يحصل على 7 مقاعد.

وتراجع الأحزاب الحريدية التي حصدت 16 مقعداً في انتخابات الكنيست الـ21 التي أجريت في نيسان الماضي، ليقصر تمثيلها على 12 مقعداً بواقع 6 مقاعد لـ"شاس"، ومثلها لـ"يهדות هتوراه".

فيما يحصل "ميرتس" على 6 مقاعد، والعمل على 5، و"اتحاد أحزاب اليمين" على 4 مقاعد، و حزب "اليمن الجديد" بقيادة وزير التعليم السابق، نفتالي بينيت، ويحصل على 4 مقاعد.

وبموجب الاستطلاع سينفوق معسكر أحزاب اليمين والحريديين على معسكر أحزاب ما يسمى الوسط - اليسار والأحزاب العربية، بحيث سيحصل الأول على 59 مقعداً والآخر على 61 مقعداً.

عملية سور واقى في غزة مستحيلة

خُصت مخرجات مؤتمر أشرفت عليه منظمة إسرائيلية ، إلى أن احتمالية القيام بعملية عسكرية على غرار السور الواقى في الضفة الغربية، أمرٌ من المستحيل تنفيذه ولو نفذ يصعب تحقيق نتائجه.

وتمحور المؤتمر حول البحث في كيفية مواجهة حركة حماس في قطاع غزة، بمشاركة مسؤولين وجرالات إسرائيليين.

وطالب مسؤولون إسرائيليون خلال المؤتمر بتنفيذ عملية عسكرية في قطاع غزة تشبه عملية السور الواقى التي نفذها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية في عامي 2002-2003، واستخدام الحد الأقصى من القوة العسكرية ضد حماس.

وقال آفي ديختر، رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، إن "الحكومة الإسرائيلية ستذهب باتجاه اتخاذ قرارات صارمة تجاه المنظمات الفلسطينية في قطاع غزة، لأننا حين نقاتل هذه المنظمات، خاصة حماس، فلا نقوم بلعبة في الحديقة".

وأوضح أن "لدينا مع حماس حلولا من نوعين لا ثالث لهما: الأول هو الطريق السياسية مع الدول العربية مثل مصر والسعودية، حيث نطلب منهم القيام بنزع غزة من سلاحها، وهذا احتمال ضعيف، ويصعب تنفيذه".

وأشار إلى أن "الخيار الثاني هو عملية عسكرية كبيرة في غزة، كعملية السور الواقفي في الضفة الغربية، هذا لن يستغرق منا أسبوعين أو شهرين فقط، وإنما مدة طويلة، لأن الطريق الوحيدة كي لا تتحول غزة، هذه المنطقة الصغيرة، إلى ضاغطة باستمرار على إسرائيل، فلا يمكن أن نستمر هكذا، سنواصل محاربة المنظمات المسلحة، ويكون مصير مقاتليها إما في القبر أو السجن".

من جهته قال الجنرال عوزي ديان، نائب رئيس أركان جيش الإحتلال الأسبق، رئيس مجلس الأمن القومي السابق، إن "حماس ليست جزءا من الحل، وإنما هي المشكلة الأساسية في غزة، ويجب محاربتها بكثافة وفعالية، وتهديدها في وجودها وبقائها من الأساس، من خلال تصفية قيادتها واغتيالهم، وإن لم نقاتل حماس بهذه الطريقة، أو على الأقل نردعها، فإنها ستواصل التنامي والتعاظم العسكري".

جاءت اقوال ديان خلال مؤتمر نظمته منظمة "شورات هادين" الإسرائيلية بحضور رئيس حكومة الإحتلال بنيامين نتنياهو وآفي ديختر، رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست وعدد من المسؤولين العسكريين لدولة الإحتلال.

وأضاف "يمكن لإسرائيل الانتصار على حماس في غزة من خلال خمس طرق فعالة: عمل دبلوماسي سياسي، وجهد أمني عسكري، ومبادرات اقتصادية، وإجراءات قضائية قانونية، وعمليات توعوية".

وتابع إنه "يمكن تفعيل كل هذه الجهود مجتمعة بصورة موحدة، من خلال تنسيق ميداني، بهذه الوسائل يمكن لإسرائيل الانتصار على حماس، إسرائيل دولة قوية بما فيه الكفاية، ونحن نحتاج إلى تماسك المجتمع الإسرائيلي من الداخل للانتصار في هذه المعركة لتفعيل هذه القوة".

نتنياهوو يترأس اجتماعاً أمنياً لمناقشة الوضع السوري

ترأس بنيامين نتنياهو، اجتماعاً أمنياً في تل أبيب، وذلك لمناقشة الأوضاع في سوريا والتواجد الإيراني دخل الأراضي السورية وبعض القضايا الأخرى. فعقب تأكيد مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون على التزام واشنطن بأمن إسرائيل، وأخذ خطة ترامب المخاوف الأمنية الإسرائيلية بعين الاعتبار وموقفها بشأن عدم الانسحاب من الأغوار، فقد أكد مستشار الأمن القومي الروسي، نيقولا باتريشوف بدوره التزام روسيا بالأمن الإسرائيلي، معتبرا خلال لقائه بنيامين نتنياهو، أن أمن إسرائيل هو "مصلحة روسية أيضاً".

وناقش مستشارو الأمن القومي الروسي نيقولا باتريشوف، والأميركي جون بولتون، ورئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، مثير بن شبات الترتيبات الأمنية والأوضاع في سورية، وسط إبراز الأميركيين والإسرائيليين لمسألة إنهاء الوجود الإيراني على الأراضي السورية، وفي المقابل فإن روسيا تسعى لتركيز المداولات حول الأوضاع المستقبلية "ما بعد استقرار النظام"، ومسائل إعادة إعمار سورية.

وأشارت الصحف العبرية، أن اللقاء تناول أيضا قضايا إقليمية أخرى، لم تتم الإشارة إليها بشكل واضح ومحدد، وإن كان يبدو أن هذه القضايا تتعلق بلبنان وحزب الله؛ ومن المقرر أن يتم رفع مخرجات اللقاء اليوم وعرضها خلال اللقاء المرتقب بين الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، والرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في مؤتمر الدول الصناعية.

وكانت روسيا قد أبرزت في الأيام الأخيرة أنها ستعرض خلال اللقاء "المصالح الإيرانية باعتبار أن إيران دعيت إلى سورية من قبل النظام"، فيما تؤكد إسرائيل والولايات المتحدة أن أحد أهم المسائل هو إخراج القوات الإيرانية من سورية.

ويشير مجرد انعقاد اللقاء في إسرائيل إلى عمق التنسيق والتعاون الأمني والعسكري بين إسرائيل وروسيا، بما في ذلك داخل الأراضي والأجواء السورية منذ مذكرة التفاهم والتنسيق

العسكري التي أعلنت في سبتمبر من العام 2015، ونظمت النشاط العسكري لطيران الاحتلال في الأجواء السورية، بما يضمن تنسيقاً مع القوات الروسية على الأراضي السورية لتفادي معارك واشتباكات جوية بين المقاتلات الإسرائيلية وبين القوات الروسية.

وكان نتياهو استهل لقاءه بالمستشار الروسي بالثناء على الجهود الروسية في استعادة جثمان الجندي الإسرائيلي زكريا باومل من سورية، مضيفاً أنه لولا انتصار الجيش الأحمر على الجيوش النازية قبل سبعين عاماً لما تسنى إقامة دولة إسرائيل.

وكرر نتياهو خلال اللقاء القول إن إسرائيل لن تسمح لإيران بامتلاك سلاح نووي، وأن "الدفاع عن النفس هو عبرة مهمة من تاريخ القرن العشرين وخاصة للشعب اليهودي ودولته".

إلى ذلك أثنى نتياهو مجدداً على التعاون الأمني بين إسرائيل وروسيا في سورية وجهود التنسيق بين القوات الجوية لجيش الاحتلال والقوات الروسية، على مدار العامين الماضيين في كل ما يتعلق بضرب الأهداف الإيرانية في الأراضي السورية، مضيفاً أن هذا التعاون ساهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. وأورد موقع صحيفة "غلوبوس"، أنه من المقرر أن يصل الرئيس بوتين إلى إسرائيل لوضع حجر أساس لنصب تذكاري لتخليد حصار لنيغراد وافتتاح نشاطات إحياء الذكرى الـ75 لتحرير معسكر الإبادة النازي أوشفيتس.

أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن أبرز أهداف اللقاء "البحث عن سبل خطوات و أن موسكو تعطي أهمية كبيرة لتحقيق هذا الهدف وأنها ترى "إمكاناً لاستخدام صيغ عمل جديدة من شأنها أن تسهم، بعيداً عن أن تستبدل الصيغ الحالية وصيغة أستانا في المقام الأول، في المضي قدماً على طريق السلام والاستقرار في سوريا في ظل ضمان سيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها، وكذلك في القضاء النهائي على الإرهاب الدولي على التراب السوري، وعودة اللاجئين وإعادة إعمار البلاد اجتماعياً واقتصادياً في أسرع وقت ممكن".

رحب بنيامين نتياهو، بعقد الاجتماع الأمني الثلاثي بين روسيا وإسرائيل وأمريكا. وكتب نتياهو أن الحديث يدور عن "لقاء تاريخي غير مسبوق" و"قمة مهمة جداً من شأنها ضمان الاستقرار في الشرق الأوسط في فترة هائجة وحساسة".

وأشار إلى أن اللقاء الثلاثي "يجمع بين الدولتين العظميين في دولة إسرائيل وهذا يمثل ألف دليل على مكانة إسرائيل الحالية على الساحة الدولية".

من جهته، شدد نائب سكرتير مجلس الأمن الروسي، ألكسندر فينيديكتوف، على ضرورة أن تراعي الخطوات المشتركة بين الدول الثلاث "مصالح جميع الجهات الفاعلة، بما فيها إيران"، مضيفاً: "كل محاولات اللجوء إلى تكتيك الإنذارات محكوم عليها بالفشل سابقاً... وإذا أراد أحد ما دق إسفين بيننا وبين شركائنا في المنطقة بواسطة هذه الأساليب، فإن حسابه خاطئ".

أسباب الاستياء الإسرائيلي من رد الفعل الأمريكي على إيران

التوتر الأمريكي الإيراني في الأيام الأخيرة كما لو كان حدثاً إسرائيلياً داخلياً بامتياز، في ضوء بحث تبعاته المتوقعة عقب استياء (تل أبيب) من عدم رد واشنطن على طهران، ما تسبب بظهور أمريكي مخيب للآمال. تتعدد أسباب الاستياء الإسرائيلي من طي صفحة تصعيد الخليج دون توجيه رد أمريكي حاسم على طهران، لعل أولها أن السيناريوهات الشائعة في السابق حول القيام بحملة جوية أمريكية مركزية تنفذ عملية جراحية معقدة تسفر عن تدمير البنى التحتية النووية الإيرانية خلال ساعتين يحيط بها كثير من الشكوك وعدم الدقة. ثاني هذه الأسباب أن بقاء (إسرائيل) جانبا تتفرج على هذا المشهد العسكري الأمريكي الإيراني، دون تورط، وفق ما يروج عدد من السياسيين في (تل أبيب)، تقدير يفتقر للحقيقة، في ظل حالة الاستنفار العسكري التي أعلنتها جيش الاحتلال وصورة التأهب السياسي والدبلوماسي التي أبدتها الحكومة الإسرائيلية. سبب وجيه ثالث يجعل خيبة أمل (إسرائيل) واقعية ومنطقية من نتائج التوتر الأمريكي الإيراني، أن رد الفعل الأمريكي الفاتر تجاه إيران قد يسفر عن تصعيد في المنطقة، لأنه في حال اندلاع مواجهة عسكرية بين طهران وواشنطن، فإن الأولى قد تذهب لسيناريو التحرش بـ (تل أبيب) من خلال أذرعها في المنطقة. سبب رابع أن رد الفعل البارد الذي صدر عن إدارة ترامب قد يدفع الإيرانيين لزيادة استهدافهم لناقلات النفط في

مضيق هرمز، والصعود خطوة جديدة في التصعيد الحاصل، لأن الاستخبارات الإسرائيلية تعتقد أن نظيرتها الإيرانية وصلت لقناعة بأن ترامب ليس بوارد الدخول في حرب مع طهران، ولذلك تذهب معه لاتباع سياسة شفا الهاوية. السبب الخامس يذهب باتجاه أن هناك تقديراً إسرائيلياً بدأ يتصاعد في تل أبيب، وهو أن ترامب يريد التعامل مع إيران بالسلوك ذاته الجاري مع كوريا الشمالية، فهو يهدد ويتوعد، ولكن في اللحظة التي يبدأ فيها تشغيل محركات الطائرات يعود للمطالبة بالمفاوضات السياسية، ويطبق القاعدة القائلة "أمسكوا بي". كل هذه الأسباب مجتمعة، وسواها، يضاف إليها التأكيد الإسرائيلي أن إيران لديها منظومات جوية قادرة على وضع صعوبات أمام (إسرائيل) والولايات المتحدة في حال حانت ساعة توجيه ضربات لقواعدها الصاروخية، فضلاً عن أوجه الشبه الكبيرة بين تعامل واشنطن مع طهران بتعامل (تل أبيب) مع غزة، لا سيما بعد سقوط صواريخ على (تل أبيب)، وإعلان حماس أن السبب هو البرق غير المقصود، ما قد يجعلها تعاود تكرار هذا "الخطأ غير المقصود"، ما يعني إمعاناً في تحدي (إسرائيل)، كما تحدثت إيران الولايات المتحدة.

75 مؤسسة أوروبية ترفض ورشة البحرين و صفقة القرن

أطلقت عشرات المؤسسات الفلسطينية والعربية والأوروبية، عريضة أعربت فيها عن رفضها لورشة البحرين، و صفقة القرن ودعت إلى مواجهة كافة المشاريع التي تهدف لإنهاء القضية الفلسطينية.

وأكدت العريضة على رفض ما يرافق الصفقة من خطوات وإجراءات تمهد لها، من خلال ورشة البحرين وما سبقها من إجراءات أمريكية وقرارات حول القدس المحتلة واستهداف متواصل بغية إنهاء وكالة الأونروا.

وجاء في العريضة: " نحیی أبناء الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجدهم على قاعدة الشعب الفلسطيني الواحد وخصوصاً أهلنا وشعبنا في الداخل لصمودهم في وجه المحتل ونثمن أدوات نضاله وخاصة الوقوف في وجه تهويد القدس والمقدسين وصبر شعبنا على

حصار قطاع غزة ودعم مسيرات العودة المبدعة، كما نحى أيضا أهلنا في الضفة الغربية وأراضي 48 على تجذرهم في أرضنا". ودعت المؤسسات الموقعة على العريضة، الحكومات الأوروبية إلى مواجهة القرار الأمريكي المتفرد تجاه القضية الفلسطينية والمخالف للقوانين الدولية. وجددت المؤسسات رفضها لكافة أشكال التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، محذرة من خطورته على الشعب الفلسطيني، كونه يشكل غطاء وتكريسا للاحتلال الإسرائيلي على حساب الشعب الفلسطيني.

أولوية الاقتصاد بـ"صفقة القرن" وصفة لفشلها

اعتبر تقرير إسرائيلي أن نجاح خطة "صفقة القرن" مرتبط بشكل وثيق بالقسم السياسي في هذه الخطة الأميركية، التي تدعي الدفع باتجاه تسوية فلسطينية - إسرائيلية، رغم أن المعلومات التي رشحت حول فحواها وتصريحات واضعيها، تؤكد انحياز الخطة الكامل لإسرائيل وتعميق الاحتلال، خاصة أنهم يؤيدون ضم معظم الضفة الغربية إلى إسرائيل، مثلما صرح فريدمان وغرينبلات. وقررت الإدارة الأميركية أن تكون الخطوة الأولى في تنفيذ "صفقة القرن" بعقد ورشة المنامة، في 25 و 26 حزيران الجاري، بادعاء أنها القسم الاقتصادي من الصفقة. لكن هذا الأداء الأميركي يواجه شكوكا واسعة إزاء إمكانية تطبيق الخطة، إلى جانب رفض واسع للغاية، خاصة في الرأي العام العربي، كما يعارضها مسؤولون في دول عربية عديدة.

ووفقا للتقرير الإسرائيلي، الذي نشره "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، فإن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أوضح فور توليه منصبه، بالأقوال والأفعال، أن الطريق الأمثل لتحقيق غايات الولايات المتحدة، بما في ذلك حل مواجهات وأزمات في الحلبة الدولية، هي استخدام القوة الاقتصادية الأميركية الهائلة، والاعتماد على إقناع لاعبين في الحلبة الدولية بالتعاون مع البيت الأبيض. ويطبق ترامب رؤيته من خلال التلويح بعقوبات اقتصادية، في

حالة الصين والمكسيك وإيران، أو بجوائز اقتصادية، في حالة الفلسطينيين مثلا، شريطة اتباعهم سياسة تتلاءم مع مصلحة الولايات المتحدة، أي حل الصراع من خلال "صفقة القرن".

وأشار التقرير إلى تصريحات كوشنر، صهر ومستشار ترامب، بأن التقدم الاقتصادي سيتحقق فقط مع رؤية اقتصادية صلبة وإذا جرى حل المبادئ الأساسية للحل الدائم. وأكد التقرير على أنه "بالإمكان الفهم من أقوال كوشنر أن الجوانب الاقتصادية ستستخدم كطعم للفلسطينيين من أجل أن يتنازلوا في قضايا أخرى مرتبطة بتطلعاتهم القومية. وبكلمات أخرى، فإن الخطة الاقتصادية غايتها تحسين حياة الجمهور الفلسطيني وجودتها، وتشجيعه على ممارسة ضغوط على قيادته كي تبدي ليونة في باقي القضايا السياسية - الإقليمية، من أجل إزالة عوائق معروفة من الطريق إلى اتفاق سياسي".

دور الاقتصاد في اتفاقيات سلام سابقة

إلا أن التقرير نفت إلى أن "دراسة اتفاقيات السلام التي وقعت عليها إسرائيل في الماضي، تظهر أن الجوانب الاقتصادية وقوة الولايات المتحدة الاقتصادية كانت دائما جزءا من عائدات السلام. ولكن، في موازاة ذلك بالإمكان القول إن القضايا الاقتصادية والدور الذي تلعبه كان ثانويا دائما قياسا بالقضايا القومية والسياسية الحارقة".

وأضاف التقرير أن "الملاحق الاقتصادية والمدنية في اتفاقية السلام مع مصر، لم تنفذ بغالبيتها... وكانت الأزمة الاقتصادية في مصر، إثر الإنفاق الأمني المتزايد، هي التي دفعت مصر نحو السلام مع إسرائيل، والوعود الأميركية بضمانات أمنية واقتصادية سمحت، على شكل مساعدات سنوية، بالتقدم نحو اتفاق سلام. وهذه ثاني أكبر مساعدات خارجية تمنحها الولايات المتحدة لدولة، بعد إسرائيل. وكانت مصر بحاجة إلى المساعدة الاقتصادية الأميركية، لكن يحظر الاستنتاج من ذلك أن القضايا الاقتصادية هي التي جلبت حلا للصراع، وإنما انسحاب إسرائيل الكامل من سيناء. وبعد أربعين عاما أيضا، التبادل التجاري والتعاون

الاقتصادي بين الدولتين هامشي، وأساس العلاقات بينهما هو التعاون الأمني والتدخل الأميركي (القوة المتعددة الجنسيات في سيناء والمساعدات الأمنية) في تطبيق الاتفاق". وأضاف التقرير أن "اتفاق أوسلو والاتفاق المرحلي مع الفلسطينيين، تطرق إلى قضايا اقتصادية كثيرة أيضا، لكن على غرار الاتفاق مع مصر، كانت هذه ماثلة في ظل قضايا الحل الدائم للصراع. وشكل انسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة) ومنح حكم ذاتي للفلسطينيين الأرض الصلبة التي وقّعت عليها الاتفاقيات الاقتصادية بين الجانبين في باريس... والاتفاق أرسى تعلق واعتماد الاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل ولا يمنحه استقلالاً. عدا ذلك، ورغم أن الاتفاقيات يفترض أن تكون حافزا اقتصاديا هاما، إلا أنها لم تمنع تفجر العنف عندما بدا أن الحوار حول القضايا السياسية وصل إلى طريق مسدود. ويذكر أن الانتفاضة الثانية، مثل الأولى، اندلعت فيما الوضع الاقتصادي في المناطق لم يكن سيئا".

وتابع التقرير أن اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن كانت استثنائية في هذا السياق، "لأن قضية إعادة أراض كانت ثانوية، والدعم الاقتصادي الذي حظي به الأردن في أعقاب الاتفاق كان دوره هام في التوصل إليه. وقد التزمت الولايات المتحدة بشطب كافة ديون الأردن. ورغم ذلك، فإنه لم يكن بالإمكان التوصل إلى الاتفاقية لو أنها وقّعت في إطار اقتصادي فقط".

وأكد التقرير على أنه "قبيل استعراض الطبق الاقتصادي في صفقة القرن، ينبغي ذكر اتفاقيات السلام التي وقعتها إسرائيل، وتؤكد كيف أن الاقتصاد هو جزء من الحل ولكن ليس الحل نفسه. وبالإمكان رؤية أن اتفاقيات سلام أخرى جرى توقيعها على مر التاريخ، شكلت فيها الاعتبارات الاقتصادية حافزا على مواصلة المفاوضات، لكن مكانها كان دائما إلى جانب مصالح سياسية وقضايا إقليمية وقومية حارقة أكثر بكثير".

ورأى التقرير أن "محاولة إدارة ترامب قلب ترتيب الأمور، وبناء حقل الفوائد ومن ثم استعراض الخطة السياسية لتسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، قد يبدو شيئا حديثا لكنه ليس

عمليا. وقبل بدء الورشة، استجابت معظم الدول المشاركة لمطالب الإدارة لكنها أظهرت عدم رغبة بارز بالمشاركة فيها. كذلك فإن مستوى المشاركين ليس من الصف الأول".

وختم التقرير بأنه "على ضوء الفجوات السياسية والإقليمية بين إسرائيل والفلسطينيين، وكذلك إثر مستوى الأداء المتدني للمؤسسات الفلسطينية، إلى جانب الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ثمة حاجة أيضا إلى خطة سياسية خلاقة وتقوم بتعويض الفلسطينيين. وتدل الشواهد التاريخية على أنه لا ينبغي النظر إلى الورشة في البحرين والاستثمارات المستقبلية المخطط لها على أنها مفتاح لحل صراع طويل".

تحليل رقمي أردني : "صفقة القرن" تجاهلت بشكل تام ذكر فلسطين

كشف تحليل رقمي للخطة الاقتصادية الأمريكية المعروفة بـ "صفقة القرن"، الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية أنها تجاهلت بشكل تام ذكر فلسطين في رؤيتها الاقتصادية التي كُشف عنها.

وكان مستشار الرئيس الأمريكي وصهره جاريد كوشنر كشف عن التفاصيل الاقتصادية لـ"صفقة القرن" التي سيناقشها خلال مؤتمر المنامة في البحرين في 25-26 حزيران الجاري.

وأشار إلى أن الدول المانحة والمستثمرين سيسهمون بنحو 50 مليارا من بينها 28 مليارا تذهب للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة و7.5 مليار للأردن وتسعة مليارات لمصر وستة مليارات للبنان.

وأوضح الكاتب داود كتاب الذي أعد التحليل الرقمي أنه تم ذكر "الاستثمار" في الخطة 61 مرة، والتمويل 20 مرة، وفك القيود 14 مرة، وتمكين 14 مرة، وبلابين 6 مرات.

كما ذكرت كل من مصر 13 مرة، والأردن 12 مرة، ولبنان 9 مرات، وإسرائيل 8 مرات، و"حدود" مرتان، فيما أغفلت الخطة وفق كتاب كلمات: حرية، واستقلال، وفلسطين، واحتلال.

وتتص الصفقة الأمريكية على أن "تودع المبالغ التي تجمع من خلال هذا المسعى الدولي في صندوق يؤسس حديثاً لدعم اقتصادات الأراضي الفلسطينية والدول الثلاث (مصر والأردن ولبنان) ويديره بنك تنمية متعدد الجنسيات. ويدير الأموال مجلس محافظين يحدد المخصصات بناء على مقترحات المشروعات.

ووفق الخطة، سيتم تمويل 179 مشروعاً للتنمية الاقتصادية من بينها 147 مشروعاً في الضفة الغربية وغزة و15 في الأردن و12 في مصر وخمسة مشاريع في لبنان. وتشمل المشاريع البنية التحتية والمياه والكهرباء والاتصالات ومنشآت سياحية وطبية وغيرها.

ويأتي الكشف عن الخطة الاقتصادية بعد مناقشات استمرت عامين وتأخير في الكشف. ويرفض الفلسطينيون الذين يقاطعون هذا المؤتمر التحدث مع إدارة ترمب منذ اعترافها بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" في أواخر 2017.

خط أنابيب لتحسين إمدادات المياه لقطاع غزة

قالت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، إنه تم البدء في حفر خط أنابيب مطور من جهة وسط قطاع غزة وسيتم ربطه بشبكة المياه الفلسطينية وتحسين إمدادات المياه التي تنقلها إسرائيل لغزة. وأوضحت الصحيفة أن المشروع يقدر بملايين الدولارات، وتشرف عليه شركة "ميكوروت" وسلطة المياه الإسرائيلية حيث تم زرع الخط الجديد بجانب خط المياه القديم المغذي لقطاع غزة. وأشارت إلى أن الخط الجديد يقابل وسط قطاع غزة في منطقة المجلس الإقليمي أشكول. وادعت أن خط المياه لا علاقة له بالوضع الأمني بين الجانبين أو التفاهات المتفق عليها بين حماس وإسرائيل.

إسرائيل ومواجهة حركة المقاطعة العالمية BDS

اشتدت في الآونة الأخيرة جهود الكيان الإسرائيلي ضد حركة المقاطعة العالمية BDS، وكان من بين التحركات الأخيرة، مساهمتها في إغلاق العديد من الحسابات الإلكترونية لعدد من قادة ونشطاء حركة المقاطعة، لا سيما على موقعي شبكة فيسبوك وتويتر. ولأننا لا نعلم

الكثير حول أذرع الكيان المتخصصة في مواجهة هذه الحركة- المناصرة لحقوق الفلسطينيين- صار لزاماً علينا تبصير القارئ بها، خاصة وزارة "الشؤون الاستراتيجية والمعلومات"، التي يقودها الوزير المتطرف "جلعاد أردن". والوزارة، التي أنشئت في عام 2015، بعد قرار حكومة الكيان رقم 14 (المعدل) تحويل وزارة الأمن إلى كيانين منفصلين (الأمن، والشؤون الاستراتيجية والمعلومات)، لا تخضع لقانون حرية المعلومات، وتبقى أنشطتها سرية محجوبة عن الجمهور، وتهتم بمواجهة جهود نزع شرعية الكيان على المستويين العالمي والمحلي، خاصة أنشطة حركة المقاطعة BDS، وحركات مناهضة الاستيطان. وتضم ثلاث إدارات: الاستخبارات، التي تختص بمراقبة وجمع المعلومات عن حركات المقاطعة وناشطتها، إضافة للشخصيات والمجموعات التي تساندها، بالاعتماد على مصادر مفتوحة أو سرية، ميدانية وسبيرانية. وإدارة الوعي، التي تنشط في التأثير على توجهات وسائل الإعلام الدولية أو الجمهور عبر مواقع الشبكات الاجتماعية. وإدارة العمليات، وهي الجهة التنفيذية التي تعمل على إنفاذ الخطط التي تضعها الوزارة، وتقرها بالتعاون مع وزارات وهيئات أمنية أخرى. وفيما يتعلق بأنشطتها على الفضاء الافتراضي، تهتم الوزارة بتحليل مواقع الشبكات الاجتماعية، من حيث المحتوى، والبنية الشبكية والتكنولوجية، إضافة لرصد مراكز الثقل والتركيز والتوزيع الشبكي، وتحديد الأفراد والمؤسسات والصفحات النشطة، كما تقوم بدراسة أساليب وأنماط الحملات، بهدف تشكيل رؤية لمواجهةها. ولا تنتهي أنشطتها عند الرصد والتتبع، بل نحو توظيف المعلومات في جهود دعائية ميدانية وسبيرانية. فهي تعمل، مثلاً، على التحريض ضد نشطاء هذه الحركات محلياً وعالمياً، وتتخذ لأجل ذلك إجراءات قانونية، من قبيل منع دخولهم إلى الكيان؛ حيث نجحت في تمرير قانون عبر الكنيست يفرض عقوبات على مؤيديها، أو من يعتقدون أفكارها، حتى لو كانوا من السكان المحليين. ويؤكد موقع Middle East Eye، أن جزءاً من تركيز الوزارة منصب على الجمهور الداخلي، لرغبتها في نزع شرعية أي حراك معارض للاستيطان. إضافة لما سبق، تجتهد الوزارة في إنشاء أذرع وكيانات داعمة للكيان حول العالم، كما تعتمد تنظيم فعاليات

تبادل علمي وثقافي ورياضي، ناهيك بفتح آفاق تعاون مع شخصيات وهيئات ذات تأثير، يمكن استغلالها لاحقاً. فمثلاً، استضاف الكيان في عام 2016، عبر وزارة الشؤون الاستراتيجية، وفد من شبكة Facebook، برئاسة مديرها التنفيذي، للتباحث بشأن إيجاد طريقة للتعامل مع جهود التحريض ضد الكيان على الشبكة. ويذكر، أن العديد من الصفحات الفلسطينية تعرضت للإغلاق أو التجميد المؤقت بعد هذه الزيارة، الأمر الذي استدعى اتهامات بمحاربتها للمحتوى الفلسطيني. وفي عام 2018، تلقت الوزارة مبلغ 37 مليون دولار، لإنشاء مؤسسة تدعى (Kella Shlomo)، تختص بتنفيذ "أنشطة وعي جمعي" عبر مواقع الإعلام الاجتماعي، وذلك باستخدام تكتيكات شبكية معقدة. ولأن المقصود بالتكتيكات غير واضح، إلا أننا نرى اشتغالها على أساليب دعائية سيبرانية، خفية وعلنية، مرسخة كمبادئ تشغيلية على الفضاء الشبكي. وبهذا الخصوص، قام متطوعون مؤيدون لإسرائيل، خلال حرب 2014 على غزة، بتدليس مجموعة من الحقائق، من خلال تنفيذ عمليات تلاعب وتزييف لعدد من الصور الفوتوغرافية، أو نسب اقتباسات مؤيدة لإسرائيل إلى شخصيات شهيرة، كمارتن لوثر كينغ، أو اتباع أسلوب "التصيد" بغرض توجيه اتهامات لنشطاء مناصرين للفلسطينيين بمعادة السامية.

أونروا تواجه عجزاً مالياً بـ(211) مليون دولار

بحثت الدول العربية المضيضة للاجئين (فلسطين، والأردن، وسوريا، ولبنان، ومصر) مع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بيير كرينبول، مستجدات أزمة الوكالة المالية.

وأكدت الدول المضيضة، بالإضافة إلى جامعة الدول العربية، دعمها لـ (أونروا) في مواجهة أزمتها المالية، وكافة المؤامرات التي تستهدفها، وفق الوكالة الفلسطينية الرسمية.

وضع كرينبول الدول المضيفة في صورة الوضع المالي لـ (أونروا)، لافتاً إلى أنها تلقت ما يقارب من 350 مليون دولار من ميزانيتها للعام 2019 التي تقدر بـ 1.2 مليار دولار، وأنها ستواجه عجزاً مالياً فعلياً يقدر بـ 211 مليون دولار. وأوضح أن (أونروا) واجهتها أزمة غير مسبوقة، هددت وجودها العام الماضي، نتيجة العجز المالي الكبير في ميزانيتها الذي وصل إلى 446 مليون دولار، لافتاً أن تحرك كل الدول المانحة بما فيها الدول الخليجية، مكنت (أونروا) من تجاوز أزمته المالية. وقال: إن (أونروا) تحتاج إلى تغطية عجزها المالي للاستمرار في تقديم خدماتها التعليمية في 700 مدرسة، يستفيد منها نصف مليون طالب وطالبة، وخدمات طبية في عيادات يزورها 8.5 مليون شخص سنوياً.

وأكد أن مؤتمر المانحين، الذي سيعقد في نيويورك في الخامس والعشرين من الشهر الجاري فرصة لحشد دعم مالي، يساعد في تنفيذ برامج الوكالة في مناطق عملياتها الخمس، مطالباً الدول المضيفة بالتحرك على كافة المستويات، لحشد الدعم السياسي والمالي لـ (أونروا). من جهته، قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس دائرة شؤون اللاجئين، أحمد أبو هولي، إن الدول العربية المضيفة للاجئين، أكدت لكرينبول، خلال اللقاء الذي جرى على ساحل البحر الميت، بالمملكة الأردنية الهاشمية، حيث تعقد اجتماعات اللجنة الاستشارية لوكالة الغوث، لتؤكد وقوفها إلى جانب (أونروا) من خلال التحرك المشترك بين الدول العربية لحشد الدعم المالي والسياسي لتجديد التفويض لها، وحث الدول المانحة وغير المانحة للتصويت لتجديد ولايتها والمساهمة في تغطية عجزها المالي.

وتابع: إن "الدول العربية المضيفة، أكدت استمرارية عمل (أونروا) في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين حين إيجاد حل عادل لقضيتهم، طبقاً للقرار 194، وأثنت على موقف المفوض العام الداعم للاجئين الفلسطينيين، وخطابه الأخير في الأمم المتحدة".

وأضاف، أن الدول المضيفة، أعربت عن أملها بأن يحقق مؤتمر المانحين، الذي سيعقد في نيويورك في الخامس والعشرين من حزيران/ يونيو الحالي، هدفه في تأمين التمويل لميزانية (أونروا)، خاصة للأشهر الثلاثة: حزيران/ وتموز/ وآب/

إسرائيل تؤجل هدم الخان الأحمر حتى نهاية العام

أبلغ ما يسمى "ممثل الدولة الإسرائيلي"، المحكمة العليا ردا على التماس قدم بشأن هدم قرية الخان الأحمر، أنه تقرر تأجيل عملية الهدم حتى منتصف شهر كانون أول القادم على الأقل.

ويرجع ذلك أساساً حسب صحيفة هارتس استجابة لطلب من الإدارة الأمريكية. وأوضح مكتب المدعي العام للدولة، الذي استجاب للطلب " أن إخلاء القرية قد تأجل بسبب الانتخابات السابقة والحالية.

ووفقاً للمصدر يريد الأمريكيون منع هدم قرية الخان الأحمر في الوقت الحالي حتى يتم طرح صفقة القرن" تجنباً لخلق حالة من التوتر مع قيادة السلطة الفلسطينية.

وقدمت حركة ريغافيم اليمينية، التماساً أمام المحكمة العليا طلبت من خلاله أن تقدم "الدولة" شرحاً حول عدم تنفيذ الأمر، ووضع جدول زمني لعملية الهدم؛ حيث أشارت الصحيفة إلى أن "ممثل الدولة" طلب مهلة للرد على الالتماس حتى السادس عشر من ديسمبر/ كانون أول، ما يعني تأجيل العملية حتى ذلك التاريخ على الأقل، انتظاراً لتشكيل حكومة جديدة.

وطالب محامو الحركة اليمينية، برفض رد "ممثل الدولة" وتنفيذ القانون بدون أن يكون أي صلة له بالوضع السياسي. وأنه يمكن للمستوى السياسي الموجود حالياً وفق القوانين اتخاذ القرار المناسب. مهلين المحكمة 7 أيام للحصول على رد آخر من "ممثل الدولة".

5 استنتاجات من قراءة الجزء الاقتصادي من "صفقة القرن"

قال عضو الكنيست الإسرائيلي، يائير لابيد، إن هناك خمسة استنتاجات من قراءة الجزء الاقتصادي من "صفقة القرن" لإدارة ترامب والتي كشفت عنها الإدارة الأمريكية.

وأوضح إنه "يتضح من الصفقة أنها محاولة لجعل الجمهور الفلسطيني يفهم أنه إذا قالوا لا فسوف يخسرون الكثير من المال والفرص".

وأضاف "هذه محاولة أكثر فاعلية لجعل الفلسطينيين ينقلون على حكومتهم المترددة ويطالبونهم بأخذ المبادرة بشكل إيجابي".

أما الاستنتاج الثالث، حسب لبيد، فهو "أن حكومة ترامب لن تلتزم باستثمار أموال منها في البرنامج، لكنها ستحاول تحفيز الدول العربية على استثمار معظم الـ50 مليار دولار - من تجربتي: سيقولون "نعم" ثم سيخفقون.

وتابع "جملة مثل "تقليل الحواجز التنظيمية أمام المدنيين والسلع الفلسطينية" هي رسالة مباشرة إلى الحكومة الإسرائيلية مفادها أنه سيتعين عليها تقديم تنازلات قليلة، لكن يجب أن نوضح مقدماً أن هذا مشروط فقط بالألا تتعرض حرية عمل الجيش في جميع أنحاء الضفة الغربية للأذى.

وحول الربط بين غزة والضفة الغربية، قال لبيد "يجب على "إسرائيل" أن تصر على أنها لا تتحرك حول هذا البند بدون ضمانات أمنية".

وكانت وسائل الإعلام العبرية، قد أفادت أن الإدارة الأمريكية كشفت عن فحوى الشق الاقتصادي لخطة التسوية الأمريكية، المعروفة إعلامياً بـ"صفقة القرن".

وقالت القناة الثانية العبرية، إن الولايات المتحدة الأميركية، تسعى إلى تجنيد 50 مليار دولار، لاستثمار نصفها في المناطق الفلسطينية، بالإضافة إلى بناء ممر للنقل البري يربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبحسب القناة العبرية، ستعمل الولايات المتحدة الأميركية، على إنشاء صندوق استثمار دولي للاقتصاد الفلسطيني والدول العربية في المنطقة، مثل مصر لبنان والأردن.

ويشمل الشق الاقتصادي لصفقة القرن، التي سيتم الإعلان عن البدء بتطبيقها، خلال مؤتمر البحرين، بناء 179 منشأة ومشروعاً تجارياً، بالمناطق الفلسطينية، في قطاع غزة والضفة الغربية.

شبكة الأمان المالية العربية للفلسطينيين

بحث الاجتماع الطارئ لوزراء المالية العرب، كيفية توفير شبكة الأمان المالية لدولة فلسطين؛ لتتمكن من مواجهة الممارسات والإجراءات المالية والاقتصادية للاحتلال تجاه الاقتصاد الفلسطيني،

وأعلن وزراء المالية العرب، التزامهم بمقررات جامعة الدول العربية الخاصة بتفعيل شبكة أمان مالية لدعم موازنة الحكومة الفلسطينية بمبلغ 100 مليون دولار أميركي شهرياً، سواء من خلال الأمانة العامة للجامعة أو مباشرة لحساب وزارة المالية الفلسطينية، لمواجهة الضغوطات والازمات المالية التي تتعرض لها.

ودعا وزراء المالية العرب، الدول الاعضاء لتقديم قروض ميسرة بمبالغ مالية في شبكة الامان المالية، بالاتفاق الثنائي مع دولة فلسطين ومواصلة تقديم الدعم المالي او القروض الميسرة لدعم مشاريع البنية التحتية والتنمية لدولة فلسطين.

بدوره، أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، أن تفعيل شبكة أمان بمبلغ 100 مليون دولار شهرياً، أصبح اليوم في ضوء الظروف الضاغطة ضرورة ملحة، واختباراً حقيقياً لمدى جدية الالتزام بدعم صمود الشعب الفلسطيني.

وأشار إلى أن عجز الموازنة الفلسطينية بلغ نحو 700 مليون دولار هذا العام، في ظل محدودية الموارد والإيرادات، كما أن "أموال الضرائب المستحقة للسلطة تمثل نحو 70% من الإيرادات المحلية الفلسطينية"،

وأضاف: إن "الموقف الفلسطيني في رفض استلام الأموال منقوصة مبدئي، يستدعي الاحترام ويفرض علينا كعرب تقديم كل الدعم والمساندة، ذلك أن الأموال هي أموال فلسطينية، ولا يحق لإسرائيل في استقطاع أي جزء منها، والتسليم بحق إسرائيل في معاقبة الفلسطينيين اقتصادياً بهذه الطريقة هو شرعنة لإجراء غير شرعي أو قانوني، فضلاً عن كونه غير إنساني أو أخلاقي".

من جهته، قال وزير المالية شكري بشارة، إن "الوضع المالي للحكومة الفلسطينية أمام منعطف خطير نتيجة القرصنة الإسرائيلية لعائدات الضرائب الفلسطينية (المقاصة)"، داعياً الدول العربية الى التدخل العاجل لتوفير شبكة أمان مالية بـ155 مليون دولار شهرياً، تنفيذاً لقرارات القمم العربية المتعاقبة.

وأضاف بشارة: إن "مساعدات المانحين انخفضت بشكل حاد خلال الأعوام الستة الماضية، من معدل مليار دولار قبل العام 2013 إلى أقل من 450 مليون دولار في عام 2018، أي بانخفاض 60%، وذلك بشكل أساسي نتيجة توقف الدعم الأميركي، وعدد من الدول الأخرى".

وتابع: "بالرغم من ذلك فقد استمررنا في تطبيق استراتيجيتنا دون إقبال كاهلنا بأي اقتراض مالي إضافي، وتمكنا من الحفاظ على الدين العام بنسبة متواضعة لا تتجاوز 11% من الناتج المحلي".

وأردف: "تلقتي اليوم ونحن نواجه وضعاً مالياً خطيراً، وخلال الستة أعوام الماضية تم اعتماد استراتيجية تتمحور حول هدفين رئيسيين: الأول: تخفيف العجز الجاري تدريجياً، والابتعاد عن تمويل النفقات الحكومية الاستهلاكية مقابل التوجه نحو تمويل النشاطات الاستثمارية والتطويرية، والثاني: الاستعداد استباقياً للسيناريو الحتمي والمتمثل في تراجع المساعدات المالية الدولية، وذلك من خلال تعزيز اعتمادنا على مواردنا المتاحة ذاتياً".

واستكمل حديثه: "قطعنا شوطاً متقدماً لتحقيق هذه الأهداف، فقد نجحنا في مضاعفة إيراداتنا خلال الأعوام الستة الماضية عن طريق الترشيح والإصلاح، بالرغم أننا خفضنا ضريبة الدخل في العام 2016 من 20 إلى 15%، وذلك لضخ سيولة بالأسواق وتحفيز القطاع الخاص الفلسطيني، وبذلك تم تقليص العجز الجاري من 13% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2013، إلى 4.5% في عام 2018، وكنا متجهين لتخفيض العجز هذا العام إلى 2.5% قبل الانتكاسة الأخيرة".

و "نتيجة العجز التجاري لصالح إسرائيل وحجم الاستيراد منها، أصبحت قيمة الضرائب التي يتوجب على إسرائيل إعادتها لنا تقدر بحوالي 200 مليون دولار شهرياً، أي ما يعادل 2.4 مليار دولار سنوياً، وبمكر واستغلال لا مثيل له فقد شوهدت إسرائيل على مدار الـ25 عاما الماضية الأطر الناظمة بشأن إعادة الضرائب".

وأشار إلى أن إسرائيل أعلنت السلطة الفلسطينية بقرارها بخصم مبالغ إضافية من الأموال الفلسطينية تبلغ 12 مليون دولار شهرياً أي 144 مليون دولار سنوياً، وبررت هذا القرار أنه إجراء عقابي أقرته الكنيست الإسرائيلية لمعاقبة السلطة على ما تقوم به من دعم وتأمين رواتب، وبدلات اجتماعية، ومساعدات إنسانية لصالح عائلات الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والجرحى وعائلات الشهداء.